

السلطة والمجتمع في سلطنة المالك

فترة حكم السلاطين المالك البحرية

من سنة 661 هـ/1262م إلى سنة 784 هـ/1382م

دراسة تاريخية وثائقية في وقائع الممارسات

المختلفة السلطانية والاميرية

ط. 1 - جامعة الكويت 1997 - 220 ص

تأليف : حياة ناصر الحجي

تقديم : المنصف الشنوفي

يقع هذا التأليف في 220 صفحة وهو يتناول علاقة السلطة السياسية والإدارية بالمجتمع في سلطنة المالك ويغطي فترة حكم السلاطين البحرية (نسبة إلى بحر النيل حيث أن هؤلاء المؤسسين كانوا يقيمون بجزيرة الروضة من بحر النيل) مدة قرن وربع تقريبا (661 هـ/1262م - 784 هـ/1382م).

هذا التأليف تناول قضية السلطة والمجتمع من خلال حكم غير عربي لمجتمع مسلم في مصر والشام هو كتاب تاريخ بالدرجة الأولى، إلا أنه

بتناوله لقضايا تمسّ بالموضوع الأصلي مثل علاقة الحاكم بالعامّة وبالرأي العام وبالإشاعة يجعل غير المؤرخ يجد فيه أكثر من مجال للتفكير والاعتبار : علاقة السلطنة بالمجتمع من قبل حكم غير عربي حمل راية الجهاد الإسلامي وسجل انتصارات رائعة على الصّعيد الخارجي بالتصديّ لعدوانين صليبي ومغولي ولكنه اهترأ داخلياً واستشرى فيه الفساد السياسي والإداري، خاصّة في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي.

ويتنزّل هذا التّأليف ضمن عشرات البحوث التي خصّصتها الباحثة أ. د. حياة ناصر الحجبي منذ أوائل الثمانينات من هذا القرن لدراسة مختلف نقاط الغموض والإبهام المتعلّقة بهذه السلطنة. ولعلّ من أهم هذه النقاط أحوال العامّة في حكم الممالك والعلاقات الخارجية لسلطنة إسلاميّة تصدّت للجهاد الصليبي والزحف المغولي وصور مشرقة ومضيئة من الحضارة الإسلاميّة بمصر والشّام في عهد الممالك (1).

- (1) أ.د. حياة ناصر الحجبي : العلاقات بين سلطنة الممالك والممالك الإسبانيّة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين والرابع عشر والخامس عشر الميلاديين : ط. 1. الكويت 1980.
- السياسة الصليبيّة للملك القديس لويس التاسع : ط. 1. الكويت. 1983.
 - السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ونظام الوقف في عهده. الكويت. 1983.
 - دراسات في تاريخ سلطنة الممالك في مصر والشّام، ط. 1. الكويت، 1985.
 - صور من الحضارة العربيّة الإسلاميّة في سلطنة الممالك، ط. 1، الكويت، 1992.
 - أحوال العامّة في حكم الممالك، ط. 2. الكويت، 1994.
 - أنماط من الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سلطنة الممالك في القرنين الثامن والتاسع الهجريين الرابع والخامس عشر الميلاديين، الكويت، 1995.
 - هذا بالإضافة إلى كتب ل. أ.د. حياة ناصر الحجبي باللّغة الإنكليزية ومقالات منشورة بمختلف المجلات العلميّة المتخصّصة باللّغة العربيّة واللّغة الإنكليزيّة : مثلاً :

The International Affairs in Egypt during the third of Sultan Al-Nasir Muhammad B. Qalawun, 709-741/1309-1341, First Edition / 1978, Edition 1995.

أو أوروبا في صدر العصور الوسطى : 400 - 1000 م. تأليف ج. م. والس هادريل أستاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة مانشستر، تعريب وتقديم وتعليق أ.د. حياة ناصر الحجبي. ط. 1. الكويت، 1979.

أو أوروبا في بحر الظلمات : تأليف أ.د. إسحاق عبيد، تقديم أ.د. حياة ناصر الحجبي. الكويت، 1995.

يحتوي الكتاب على مقدمة وخمسة فصول (مسار نظام الحكم والمصادرات والإدارة المملوكية والآثار الاقتصادية والاجتماعية وسلوكيات أصحاب السلطة) وينتهي بالتناج والهوامش والمصادر والمراجع.

تطرح المؤلفة في المقدمة قضية السلطة في المجتمع العربي الإسلامي مؤكدة أن مشكلة السلطة ليست في التشريع وإنما في التطبيق وتنطلق من دراسة حالة وهي سلطنة المماليك البحرية - حكم غير عربي عرقا وإسلامي عقيدة - لكي تحدد ملامح السلطة في الأوضاع الجديدة : " على الرغم من الأزمات الدستورية التي عاشها الإنسان المسلم حول نظام الحكم فإن نصوص القرآن الكريم كانت دائما هي الهادية له، فهي تتضمن المواد الدستورية التي تقيّد الحكم والمجتمع، آنذاك، ولكن البعد عن هذه النصوص أوجد منفذا لحدوث تناقض بين الفكر والتطبيق ⁽²⁾ " ومع تلاشي طابع الشورى تضاءلت قوة السلطة المركزية وظهرت السلطنات الصغرى شرقا وغربا... فكان هذا الضعف الداخلي عاملا رئيسيا في ظهور الخطر الصليبي ونجاحه في إقامة الممالك اللاتينية في الساحل السوري " ⁽³⁾.

وتسلّط أ. د. حياة ناصر الحجي الضوء على جانب مهم في المجتمعات الجديدة التي ظهرت على الساحة مع تغيير جنسية الحاكم فتكتب : " لم يتغير وضع الإنسان المسلم في هذه المجتمعات الجديدة على الرغم من تغيير جنسية الحاكم وبدأت مرحلة جديدة من حكم الأجانب عرقا المسلمين عقيدة ولم يشعر الإنسان العادي بهذا الفرق العرقي حيث كانت الرابطة الأساسية بين تلك الشعوب هي الإسلام بل كانت الرابطة العقديّة هي التي تصدّت للعدوان الصليبي، وقد رفع راياتها الأكراد والترك

(2) أ.د. حياة ناصر الحجي : السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك، 7.

(3) نفس المصدر، 3.

وغيرهم من الأعراق غير العربية - (4).

وتستقرئ المؤلف التّاريخ عارضة فلسفة السّطة على محكه فتنتهي إلى هذه التّانج :

1 - " كان تطابق فلسفة السّطة مع مبادئ العقيدة (الإسلاميّة) كبيرا مع تلك المواجهات ولكن النزعة الإنسانيّة نحو المنفعة الخاصّة كانت باقيّة وتعمّقت مع استمرار حكم غير العربي " (5).

2 - " وقد حاول المسلمون من غير العرب صرف نظر الفرد العادي عنها بأمرين أساسيين في إطار الحكم الإسلامي وهما الشرعيّة والشّعبيّة.

3 - وقد تحقّقت الشرعيّة مع الحرص على وجود الخليفة العبّاسي في جميع الاحتفالات الرّسميّة والشّعبيّة، وإن كان طيلة تلك القرون لا يملك من أمر نفسه شيئا، أمّا الشّعبيّة فقد تجلّت في أمرين رئيسيّين هما :

(أ) إقامة المنشآت العامّة والمؤسسات العلميّة والاجتماعيّة.

(ب) ترك قسم من الوظائف في دواوين الدولة لأبناء الشعب المحكوم المسلم منهم والذمّي على حدّ سواء " (6).

وضمن هذه القراءة الجديدة تتّضح نظريّة السّطة الممارسة من حكم غير عربي على مجتمع إسلامي لا يخلو من أهل الذمّة وتتّضح جليّة للباحث في ركانزها وخيوطها العريضة : " هل يكفي هذا الإطار المادي

(4) نفس المصدر، 9.

(5) نفس المصدر، 9.

(6) نفس المصدر، 9.

لقبول فكرة أنّ حكم غير العربي المسلم يحقق للشعب الحرية والأمان؟... يظهر أنّ الحكّام الأجانب المسلمين أدركوا أنّ ذلك كلّه ليس كافيا ولا بدّ من إيجاد جسر يجعل تلك الطبقة المفكّرة تقبل قبضهم على زمام السّلطة في البلاد وكان المخرج هو نظام الشّورى... لقد كان القضاء والشّعب " (7).

وتكتمل النظريّة - نظريّة السّلطة - عندما توضع على مسح الواقع وتقرّ المؤلّفة قائلة :

" كانت فرصة الظلم في ظلّ هيمنة الأجانب المسلمين كبيرة ... ويظهر التّلازم منطقيّا في العلاقة المباشرة بين الحاكم والمحكوم وبين توافر مبدأ العدالة فكلّما كان الحاكم قائما دون حجاب كانت صلة شعبه به أوثق ولكن تلك الأستار بدأت تنسدل والأسوار ترتفع حتّى وصل الأمر إلى إقامة الحكّام في قلعة ذات أسوار عالية وبوابات حديدية... وقلّت لقاءات الحاكم بالشّعب ... ومع تراجع مبدأ العدالة زاد ارتفاع الحواجز بين الحاكم والمحكومين واتّسعت فجوة القطيعة بين ضمير الأمة وسيّافها " (8).

وتنتهي هذه القراءة الجديدة بالباحتة إلى تعامل إيجابى مع التجارب التاريخيّة أو التاريخ في الفترة المدروسة :

" قد يتقبّل الإنسان انحراف السّلطة لأمر أو لآخر ولكن من الصّعب عليه كثيرا أن يتقبّل مساندة المفكرين للباطل ... ومن الصّعب كثيرا أن يتقبّل العقل العربي مقولة : " إنّ تطبيق العدالة مطلب مستحيل " ... لأنّها تحقّقت في المجتمع الإسلامي في المدينة المنورة بعد الهجرة النبويّة " (9).

(7) نفس المصدر، 9.

(8) نفس المصدر، 10.

(9) نفس المصدر، 12.

وتصدع المؤلفة بمنهجها في استجلاء الحقيقة من خلال تشابك المجريات وهو أزمة ظلم السلطة وانتشار الفساد في الدولة والمجتمع "ولعلّ من العوامل التي تدعو إلى التفاؤل في سبيل إيجاد الحلّ المناسب لأزمة ظلم السلطة ما يتوافر في الدين الإسلامي والتجارب التاريخية من معطيات تعدّ بحق دعائم يمكن الاعتماد عليها في إيجاد مجتمع متكامل فكرياً " (10).

في ضوء هذا المنهج تلج المؤلفة بحثها مستجليةً أبعاده المتعددة.

تخصّص المؤلفة الفصل الأول " مسار نظام الحكم " (ص ص 13 - 21) ملاحظة أنّ استقرار الأوضاع السياسيّة طيلة القرن الأول في سلطنة المماليك كان الميزة الأساسيّة وهي تعتمد في تحليلها لهذا المسار التسلسل الزمنيّ التالي : عهد التأسيس وعهد الازدهار الحضاري وعهد الركود الاقتصادي وتردّي الأوضاع السياسيّة والإداريّة واستشرَاء الفساد لولا ومضات من التقارب بين السلطة والعامة بفضل رجال الدين من القضاة " ضمير الأمة " (عصر أولاد الناصر محمد وأحفاده).

وتحاول المؤلفة أن تفسّر مظاهر هذا الفساد مرجعة ذلك إلى الأسباب التالية :

- تنويع سلاطين صغار السنّ من سلالة المنصور قلاوون 678 - 88 هـ / 1278 - 90 م لسدّ باب تبوّء السلطنة في وجه الأمراء المتنفّذين.
- المجلس الاستشاري : العشرة من أمراء المشورة والتدبير.
- عزوف نواب السلطنة عن ممارسة الحكم أمام تصادمهم مع مجلس أمراء المشورة والتدبير.

(10) نفس المصدر، 12.

- انعدام التخطيط المدروس لنظام الحكم.
- " الاختيار الفجائي " للأسوأ من الأمراء والأفضل والأجدر.
- عدم الاستقرار مع تزايد المؤامرات من أجل الاستحواذ على السلطة.
- تيار الانجراف وراء المنافع المادية ⁽¹¹⁾.

" وقد انتهت دولة المماليك البحرية سنة 784 هـ/ 1382 م بعزل السلطان الصالح حاجي بن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد قلاوون وبدأت دولة المماليك الجراكسة بتولي السلطان الظاهر برقوق بن أنص مقاليد الحكم في سلطنة المماليك " ⁽¹²⁾.

وتخصّص المؤلف الفصّل الثّاني (أصحاب السلطة والمصادر) (ص ص 25 - 57) للمصادر السلطانية والمصادر الأميرية، مستمدة معلوماتها من قراءة جديدة ومتأنية لأهمّ المصادر التاريخية للسلطنة المملوكية في مصر والشّام.

وبتتبع عملية المصادرة على مدى القرن الأوّل من تاريخ السلطنة تلاحظ المؤلّف تفاوتاً واضحاً سواء في أسباب عقوبة المصادرة أو في تطبيقها، فهناك المصادر السلطانية التي كانت تتمّ بأمر السلطان ضدّ الأمراء وغيرهم من كبار المسؤولين والتجار وهناك من جهة أخرى المصادر الأميرية التي كانت تتمّ دون علم السلطان وكانت المصادر السلطانية (الصنف الأوّل) تنفّذ بناء على اتّهام مئب بالبراهين وتقتصر على شخص المصادر (في عهد الظاهر بيبرس البندقداري والناصر محمد بن

(11) نفس المصدر، 21.

(12) نفس المصدر، 21.

قلاوون) واستفحل أمر المصادر بعد عهد التأسيس وعهد الازدهار الحضاري وذلك في عصر أولاد الناصر محمد وأحفاده، حيث أصبحت المصادرة تعم أسرة المصادر الأموات والأحياء والنساء ودون الارتكاز على تهم قانونية.

وتفسر المؤرخة ذلك - بغياب المعايير القانونية ⁽¹³⁾.

- الطمع والمنفعة الخاصة.

- استفحال الدسائس والوشايات.

" لقد كانت المناصب الرفيعة في السلطنة نعمة ونقمة على صاحبها في آن واحد " - ⁽¹⁴⁾.

ولئن حقق الممالك إيجابيات تذكر مثل نظام الإقطاع العسكري والمعاهدات التجارية التي ربطت السلطنة بأوروبا والإمبراطورية البيزنطية ومغول القفجاق ولئن أقاموا التقسيم الإداري للسلطنة بصفة عملية ونموذجية ⁽¹⁵⁾ فإن الفساد استشرى خاصة في الفترة الأخيرة، عصر أولاد الناصر محمد وأحفاده، تقول أ. د. حياة ناصر الحجي : " يلاحظ أنّ عمليات المصادرة التي نفذت في أثناء فترة التأسيس كان الهدف منها القضاء على أيّ معارضة أو تمرد... وكان المال المصادر يحوّل لدعم قواعد الدولة من خلال بيت المال. أمّا المصادر التي تمت في عهد الاستقرار والازدهار وهو عهد حكم الناصر محمد بن قلاوون بالذات الذي استمرّ واحداً وثلاثين عاماً فكانت من أجل تأكيد الاستقرار... أمّا في الفترة الأخيرة من حكم السلاطين الممالك البحرية فإنّ الوضع يختلف حيث

(13) نفس المصدر، 21.

(14) نفس المصدر، 25.

(15) نفس المصدر، 30.

يلاحظ أن السلطنة ذاتها استخدمت وسيلة لتحقيق هدف المصادرة لغايات شخصية - (16).

ويأتي الفصل الثالث من الكتاب " الإدارة المملوكية " (ص ص 60 - 79) تفصيلا لانعكاسات سياسية المصادرات السلطانية والأميرية على الإدارة نفسها فأصبح العزل من الوظيفة والمصادرة أمرين متلازمين (17). واستشرى الفساد خاصة في الفترة المتأخرة، فترة أولاد محمد الناصر بن قلاوون وأحفاده 741 هـ / 4341 م إلى 784 هـ / 1390 م (خمسون سنة و 15 سلطانا مملوكيا) حيث شهدت السلطنة نوعا من التسلط القسري متمثلا في المقايضات والتزول عن الإقطاعات العسكرية بما أدخل تغييرا على التركيبة البشرية لجيش السلطنة (18)، يضاف إلى ذلك تفشي ظاهرتي شراء الوظائف وتولي الوظائف الإدارية المختلفة عن طريق الرشوة ونتيجة لهذا الفساد ولانعدام التخطيط الإداري ضببط المؤلف أكثر من ثلاثين انعكاسا سلبيا على الإدارة المملوكية من جراء هذا الفساد (19).

ولم تكن الإدارة وحدها ضحية هذا الفساد فالآثار الاقتصادية والاجتماعية (الفصل الرابع، ص ص 83 - 104) السلبية تفاقمت وجعلت الأوضاع متآزمة.

فبخصوص النشاط الاقتصادي، لعل كثرة الجباية وغلاء الأسعار إلى شتى أنواع الظلم الاقتصادي (المناسبات السلطانية مثلا هي بمثابة مصائب يتكبد فيها الناس شتى أنواع المغارم المالية) كانت أهم مظاهر التأزم المزمن.

(16) نفس المصدر، 31.

(17) نفس المصدر، 49.

(18) نفس المصدر، 82.

(19) نفس المصدر، 65.

وتعلّل المؤلّفة ظهور هذه الانحرافات في السنين الأولى من تاريخ السلطنة : " أمّا بالنسبة إلى كثرة الجباية بين الرعيّة فسبب ذلك واضح حيث كان السلاطين المماليك خلال هذه الفترة يجاهدون من أجل هدف تطهير البلاد الإسلاميّة في بلاد الشام من العدوان الصليبي وتأمين الحدود الشماليّة والشرقيّة لسلطنة المماليك ضد المحاولات المغوليّة التوسعيّة " (20). ولكن الفساد تغلّق فيما بعد وبلغت الشّراهة في الاستيلاء على المال العام حدّاً بعيداً وكذلك الإسراف في الصّرف وغلاء الأسعار، تقول المؤلّفة " ومع مرور الوقت انتشر الفقر بين الطبقات المتوسّطة في المجتمع " (21).

وتعتقد المؤلّفة صفحات وصفحات لدور القضاء الشرعي في التصدي لهذا الفساد.

" لقد كان القضاء دائماً يمثّلون الرّابطة الحيّة بين أصحاب السّلطة والرعيّة واعتمدت قوّة هذه الرّابطة وضعفها على شخصيات القضاة وما تحلّوا به من أخلاق حميدة " (22)، وكان أبرز هؤلاء قاضي القضاة بدر الدّين محمّد بن جماعة الذي طالما طالب السّلطان الناصر محمّد بإعفائه من القضاء.

ولقد أبدعت المؤلّفة في تصوير الوضع الاجتماعي وتحدّثت بإطناب عن ظاهرة كثرة الشّائعات وعن تصدي السّلطة الظالمة لمحاربتها " اجتهدت السّلطة في منع صغار المماليك من التحدّث عن شؤون الدّولة أو نقل أخبارها وتبرز في كتابات مؤرّخي هذه الحقبة عبارات مثل " وبات النّاس في قلق " " وكثرت القالة بين النّاس " " وكثر تخوّف العامة " (23).

(20) نفس المصدر، 73 - 79.

(21) نفس المصدر، 83.

(22) نفس المصدر، 95.

(23) نفس المصدر، 100.

كما أنّ المؤلّفة أطنبت في تصوير مواقف العامّة الجريئة التي كانت تطالب بعزل إمّا المحتسب وإمّا والي القاهرة ... الخ ⁽²⁴⁾.

لقد لعب القضاة ضمير الأمّة دورا كبيرا في التقارب بين السّلطة والعامّة. ويظهر ذلك بوضوح في الفصل الخامس والأخير من الكتاب (ص ص 107 - 130).

تلاحظ المؤلّفة في بعض سلوكيات السلاطين الأوائل مظاهر مختلفة من العطف السّلطاني والعدالة الإنسانيّة إلّا أنّ الأمر تغيّر مع أولاد الناصر محمّد وأحفاده حيث انحرفت الأخلاق، علاوة على ما انتاب جهاز الحكم من أجل صغر السلاطين والارتجال في تبوئهم السّلطة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى ممارسات الأمراء :

- عمليّات نهب المال العام.
- انعدام الرقابة والمساءلة.
- إعادة تعيين من ثبت ظلمه.
- تزوير المراسيم السّلطانيّة.

وتزيد المؤلّفة تأكيد دور العامّة والقضاة في موالاة السلاطين والأمراء. " كان لأسرة قلاوون مكانة خاصّة عند العامّة منذ أيّام حكم المنصور قلاوون وتعزّزت تلك المكانة في عهد الأشرف خليل ثمّ في عهد أخيه الناصر محمّد ... لعب العامّة دورا إيجابيا مؤيدا لأولاد الناصر محمّد وأحفاده الذين تولّوا بعد وفاته سنة 741 هـ / 1341 م ... ⁽²⁵⁾.

(24) نفس المصدر، 101.

(25) نفس المصدر، 102.

وتشير المؤلفة نقطة هامة في آخر الكتاب تتعلق بمنزلة أهل الذمة في المجتمع المملوكي حيث إن هذه الفئة تمتعت بالعدل والمساواة والأمان في عهدي التأسيس والازدهار الحضاري وبعبكسه (في عصر أولاد الناصر محمد وأحفاده).

وتختتم الكتاب بخاتمة هي استعراض للنتائج مؤكدة على عجز سلطنة المماليك البحرية على تحقيق الانتصار الداخلي في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي رغم أنه " كان لها شرف هزيمة الصليبيين في معاقل ومدن ساحل الشام وطرد المغول خارج حدودها الشمالية " (26) قرنا قبل ذلك.

يعد هذا الكتاب إضافة علمية بالدرجة الأولى في تاريخ ممالك مصر والشام ولقد وفر قراءة جديدة في ضوء استخدام أكثر من ثلاثين مخطوطا وما يزيد على مائة وثلاثين كتابا مطبوعا من بينها أمهات المصادر وفي مقدمتها كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقرئزي الذي كان شاهد عيان على ما كتب وأرخ.

وليت المؤلفة تسلط حسب عاداتها في دراسة لاحقة مزيد الضوء على زاوية بقي يكتنفها الإبهام وأشارت إليها إماما في هذا الكتاب الذي نحن بصددده - وهي منزلة أهل الذمة في عهد المماليك.

(26) نفس المصدر، 121 - 122.